



DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

بات

No. : الرقم Date

مكتبة جامعة الرياض - قسم الدراسات

الرقم ٤٤٥ ف ١٨١٩٠٦

العنوان (كتاب من التراث)

المؤلف لم يبلغ المؤلف

تاريخ النسخ ١٤١٥ هـ

اسم الناشر

عدد النسخ ٨

ملاحظات ٤٦٤

٥

٢١٦٤٤
ك . (كتاب في الفرائض) . كتب في القرن الثاني عشر
الهجرى تقديرا .

٨ق مختلفة المسطرة ١٨×٥٣رسم

٤٤٤٥ نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الأول
والآخر

١- الفرائض، الفقه الاسلامي أ- تاريخ النسخ

وسهانا بالولاء كل واحد خمسة فان مات الاب او لا كانت
المسألة ستة اربعة للبنين بالفرض والباقي للام والاجنبي
بالولاء كل واحد سهم فاذا ماتت ورثها البنات بالفرض
والولاء كما سبق فاذا ماتت احد الاجنبي بعد ابويها
ورثت لاخت الباقيہ نصف بالفرض وللاجنبي الربع
بالولاء لانه معق نصف ايها بقى الربع للاخر وهو
للأم لو كانت حية فعندهم فقد هابعود الامعنتها
وهما البنات فيعود نصف الربع وهو المثلث لاهذه
الباقيہ وحصة الميته الامر له ولاها وهو الاجنبي والام
واما الام ترجع للا البنين وحصة الميته للا اجنبي
والام وهكذي في دور ولا يقطع وله يسمى ذاك
المقدار سهم الدور وقد خلف الاصحاب في ذالك
قال ابن الصبان في الشامل وجماعه يعرف القن وهو السهم
الدابر الى بيت المال ولذا هو المذكور في الكتاب
قال ابو خلف الطبري اكثر اصحاب الشافعي على ان سهم
الدور بيت المال قال في ح المال على ثمانية اسهم
خمس للاخت اربعة بالفرض واحد بالولاء وسهانا للاجنبي
وسهم بيت المال وذهب بعضهم لا وتقطع المهر الدابر
وجعله كانه ملك ويقسم المال اربعة اسهم سهانا للاجنبي

وحقه للاخت والوجه الثالث وبه قطع الغزالي ان الفرد
الذصف ولا يدخل في حساب الولاء وينظر في الذصف المسحق
بالولاء فيجد نصفه للاختين ونصفه للام وبما للام بصيرك الاجنبي
ثم يجب احداها نصفه للام ونصفه للاختين فحصل ما
للاختين ضعف ما للاخت فتجعل المال على ستة اسهم ثلاثة
للاختين بالفرض يبقى ثلاثة للاختين سهم وللأختين سهمان وقد حمل
للاخت الثلثان وللأختين الثلث وح كتحقق المسلم فنقول فمن
ثلاثة سهام للاخت وسهم واحد للاختين الحال الثانية ان
يموت احد الاختين او لا ثم الام ثم الاب فيرات الاخت
لا يولها اثلاثا ويراث الام على اربعة اسهم سهام للبيت
بالفرض يبقى سهام لعقبها فنعود الى البيت الباقي سهم آخر
بالولاء والسهم الاخر للاخت لو كانت حية وحيث ماتت يعود
الى عقبها وهو الاب فاذا مات الاب كان نصفها لثلاثة
بالفرض والنصف الباقي لعقبه وهما الاجنبي والام ويكون
للاختين نصف الباقي وهو الثلث ونصف الام يعود الى بيتها
لكل واحدة الثلث ونصف البيت يعود الى من له ولاها وهو
الاجنبي والام فيرد ما الكلام محاسن فاذا مات الاب في هذه
الصورة فلا الام كان ما لم على اربعة اسهم سهام للبيت بالقرض
وسهام للام والاجنبي بالولاء لكل واحد سهم فاذا ماتت
الام بعده ورثت البيت الباقي الذصف بالنسبة للزوج بالولاء
والباقي لبيت المال حاله الثالثة ان يموت احد الاختين

بعد الاب

بعد الاب وقيل الام ثم يموت الام فيرات الاب على ستة اسهم
اربع للثنتين بالفرض فلكل واحدة سهام وللأختين سهمان
لكل واحد سهم وبما للاخت لاختها الذصف بالفرض وللأم الثلث
بالفرض يبقى السدس للاختين والام نصفها لا بما معتقها ايها
فالمسلم من ابي عشر ستة للاخت وخمسة للام اربعة بالفرض واحد بالولاء
وسهم واحد للاختين فاذا ماتت الام كان نصفها لثلاثة
بالفرض وربع بالولاء والثلث للاختين لانه معتق ذصفاي معتق
نصفها والثلث الباقي لبيت المال وان ماتت بعد الام وقيل الاب
كان ييرات الام لا يثبتها بالفرض والولاء ويراث الاخت لا يثبتها
بالبيت ويراث الاب للثنت نصفه بالفرض وربعه للاختين لانه
معتق نصفه والثلث للثنتين لانه معتق نصف احد معتق
والثلث الباقي لبيت المال قال واذا اشترى الذي عبد اذ ملكا
الى اخره ٥ اقول سبق نظره هذه المسلم في هذا الباب وانها
يتوارثا كمتوارث الاخوان اما الاختصاص بالذي يملك لو كانا
حريين او السيد حرياً والعبد ذكراً بالعكس واسترق
السيد فاشتراه عبته فاعتقه فالحكم كذا ولو لم يكن الذي
بدار الحرب كقرض العهد فاسترقه الامام لنقض العهد وشراه
العبد المعبد فالحكم كذا وما تقيد بقوله فان اسلم
الذي ورثه العبد المعتق اذ لو لم يسلم لم يثبت ولم يبرئ
العبد اذ لا توارث بين مسلم وكافر وان اشتراه العبد واخر
مع اي وان اشترى الكافر للمشرق العبد المعتق مع
رجل اخر اسمه زيد واعتقاه فقد ثبت لها عليه الولاء
فاذا ماتت عنيفتها بعد اسلام ورثاه وكان

المال بينهما نصفين فان مات العبد المعتق قبل موت
معتقه كان مال لمعتقه خاصه وان مات بعد موت
معتقه كان مال لمعتقه كان نصف مال لزيد لانه معتق
نصف معتقه والباقي لبيت المال فان كان معتق العبد
ترك عصبه كابن او ابن ابن كان مال العبد لعصبه
معتقه ولا يرث زيد شيئا قال واذا ترك بنت مولى ومولا
ابنه فالمال لبيت المال اشارة كره هذا المال لمعتقين
احدهما ان المراه لا ترث بالولا الا من عتقها او من ينزلي
الاعتيقها بولا لعتيقه او بنسب كفروعها كما سبق
بيانه في اول الباب وينبغي لمعتق لبيت كذا لك فلان
منعت الميراث وفايدتها ان عتق الفرع لا يثبت لاول
على اصل عتيقه كما ثبت معتق الاصل على فرع وانما الولا
يختص بمعتق الاصل فلا يتناول معتق غيرهم
من الاقارب فرعاً كان او غيرهم ولهذا حرم معتق
الابن من الميراث وكان المال جميعاً لبيت المال وفي بعض
المسوخ بد لا عن مولى ابنته ومولى ابنته وهو
صحيح ايضا وكون الاشارة في ذالك
الى ان من سبه الذوق لاول اعلم لمعتق الاصل كما بيناه من
قبل ومن ترك بنت معتقه فمعلوم انه قد كان رقيقاً واعتق
واذا كان كذلك لا ترثه معتق ابنته بل يكون ميراثه لبيت
المال قال باب قسم التركات

بلغ مقادير
حسب الطوائف

فانقسم على اثنين لكن الخارج ستة فان كانت المسلم بما لها والتركه
سبع عشر درهمين فبها المسلمه اذا اتت بين التركة وح وهو ثلاثة
في التركة لكن الحاصل احد او خمسين فانقسمه على عشره مخرج بالقسمه
خمسة دراهم وعشر درهم واحضر سهم الام من سبعة عشره وقسم
الحاصل على عشره مخرج بالقسمه درهم وسبعة اعشار درهم
واحضر سهمي الاخرين من سبعة عشره واقسم الحاصل وهو اربعة
وللثلاث على عشره مخرج بالقسمه ثلاثة دراهم واربعه اعشار درهم
واحضر سهم الاخيرين بعد تسعة عشره واقسم الحاصل وهو
ثمانية وستون على عشره لكن الخارج بالقسمه ستة دراهم
وثمانية اعشار درهم وهي كان بيد الزوج زوجته سادت
المساهمة التركة التي ذكرناها وصنفي كان بيد الزوج زوجته
ولم تكن الام سادت المساهمة التركة التي ذكرها المصنف فاذا
اردت استوان صحه عمالكل ما جمع نصب كل وارث فان بلغت اربعة
علم مجموع التركة فقدا صنف والافاعد القسمة قال
وان شئت فسميت التركة على المسلمه هذا هو الطر والثنائي من قسمه
المبتدئين وللتوافقين وهو من قسم التركة ووفقها على المسلمه
او وفقها ما مما خرج بالقسمه ضربت في سهام كل وارث
فما بلغ فهو نصيب ذالك الوارث ففوق مسلمه الا كتابا اذا
قسمت التركة ونحو خمسة عشر على ستهام المسلمه وهو عشره
مخرج بالقسمه واحد ونصف فاصغر سهم سهم كل وارث
وان شئت فسميت فوالتركة وهو ثلاثة على وفوق المسلمه وهو اثنتان

مخرج بالفتنة واحد ونصف أيضا وإذا ضربت الخارج فسهام
الزوج كان الحاصل أربعة ونصف وإذا ضربته فسهام الأم كان كوهو
وإذا ضربته فسهام الأختين كان ثلاثة وإذا ضربته فسهام الأختين
كان ستة وأما إذا ذكرناه كون الزكاة سبعة عشر درهما فقسمة
مجموع الزكاة على مجموع سهام المسلمة يخرج بالفتنة واحد
وسبعة عشر أعشار واحد وإذا ضربت ذلك فسهام كل
واحد رت كان الحاصل ما بيناه **قوله** وإن كان في الزكاة
كسوفت الصالح على ذلك الكسوف وهذا هو النوع الثالث
من القسمة الأول وهو أن تكون الزكاة عدد أصحبا أو كسوف طريق
الفتنة فإذا كان تغريث الصالح أي بنسبها كجزء الكسوف
وإذا كان ضرب يخرج ذلك الكسوف كان واحد في العدد
الصالح فما بلغ من عليه بمقدار عدد جزء الكسوف كان رصفا
أربعة أو ثمانية أو واحد أو ثمانية أو خمسين زدت
انتهى إن كان ثلاثة أو رابع زدت ثلاثة وإن كان أربعة أو خامس
زدت أربعة وعلى هذا وإن كان مع الصالح كسوف وصاعدا
سبعة وسدس أو ثلث ونصف أخذت يخرج المجموع وهو ثلثي عشر
وسننه ضربته فالصالح فما بلغ زدت عليه بمقدار جزء كل كسوف
كما سبق في المسلم الكتاب حيث الزكاة خمسة عشر درهما ونصف
درهم فخذ يخرج النصف وهو ثلثان فأضربه في العدد
الصالح وهو ثلثي عشر يكن الحاصل ثلاثة عشر فزد عليه جزء

الآن

الكسوف واحد يبلغ احد وثلاثين وح بين الحاصل وسهام المسلم
مباينة فان سئبت اخذت سهام كل وارث وضربته في واحد وثلاثين
فما بلغ قسمة على العشرة وان سئبت قسمة الواحد والثلاثين على
العشرة ثم ضربت الخارج والقسمة فسهام كل وارث فما بلغ من هو
بقيته فالزوج ثلاثة مائة مائة مائة في واحد وثلاثين يكن ثلاثة
وتسعين وإذا قسمت الحاصل على عشرة خرج بالفتنة تسعة
وثلاثة أعشار النصف تغد فيراطين الا عشر فماذا نصيب
الزوج من الزكاة أربعة دراهم وثلاث دراهم الا عشر اولادهم
مضروب واحد وثلاثين يكن كذلك فاقسمة على عشرة يخرج
بالفتنة ثلاثة وعشرين وثلث درهم ونصف وحبشان وخمس
حبة وللأخوين سهام مضروبان في واحد وثلاثين يكن اثنين
وسنين وإذا قسمت على عشرة كان الخارج عشرون والثلث
دراهم وقيراط وعشر وللأختين أربعة في واحد وثلاثين يكن
مائة وأربعة وعشرين فاقسمة على عشرة يخرج بالفتنة اثني عشر
وأربعة أعشار واحد وذلك ستة دراهم وقيراطات
وعشر ان يبلغ المجموع خمسة عشر درهما تضرب درهم
وذلك مقدار الزكاة وإذا قسمت الواحد والثلاثين على العشرة
خرج بالفتنة ثلاثة مائة وعشرة وإذا ضربته فسهام كل وارث
كان الحاصل ما بيناه فان كانت المسلم بمجالها والزكاة
خمسة عشر درهما وثلاثة ارباع درهم فخذ يخرج الربع وهو أربعة

واضربه في خمسة عشر مبلغ ستين وزد عليه ثلاثة مبالغ ثلاثة وستين
ثم اعد كما سبق فان كان الكسر الذي يدعى العدد ثماناً وسدساً
اخذت مخرج الكسرين وهو اربعة وعشرون وعرضه في العدد
الصحيح مبلغ ثلاث مائة وستين وزد على كسره واحد مكن ثلاث
مائة واثنى وستين وعلى هذه القياس واعلم ان مقدار الدرهم عند
اهل الحساب ستة دراهم واثني عشر فيرا طراد اربعة
وعشرون طسوجاً ونحوها اربعة وعشرون حبة وستون عشيراً
وتسعون فلساً فالدينار ثمانون فلساً و الفيلق طسوجان
والطسوج جننان والحبة فلسان وكل حبة عشيرة طسوج
اخماس الحبة والفلس نصف الحبة والدينار عشرون فيرا طرا
وستون حبة ومائتان واربعون ارضه فاعلم مما قرأنا انما
يوجد في بعض النسخ من قول صاحب الكتاب فللزوجة اربعة
دراهم وثلاثان الاحبة سهو والاصواب الاعتذار وعلى هذا
منى كانت التركة دون دينار فابسط الكسر في ربط ثم حبات
ثم ارضات وكذا كسر الدرجه ابسط في ربط ثم طسا يسبح ثم
حبات ثم عميرات ثم فلوساً مثال ذلك زوجة واخوان
لا بويين واخ لا ب والتركه ثلثا دينار للمسلم من اثني عشر
للزوجة ثلاثة وللأختين ثمانية وللأخ واحد فابسط الكسر
حبات تكراً ربعين ثم اضرب سهام كل وارث في اربعين فما بلغ
افتمه على اثني عشر فما خرج فهو نصيب لكل الوارث للزوجة
في اربعين مكن مائة وعشراً افتمه على اثني عشر مخرج بالقسمة
مستحبات

التركه
الزوجة
الاصحاب

عشر حبات وذاكل ثلاثة في ربط وحبه وهو ربع الثلثين
والأختين ثمانية ثم اربعين مكن ثلاث مائة وعشرون افتمها
على اثني عشر مخرج بالقسمة ستة وعشرون وثلثا وذاكل تسعة
فرا ربط الاثلاث حبه بعد ثلثي الثلثين وللأخ سهم فرا ربع
يكن هذا الك فافتمه على اثني عشر مخرج بالقسمة ثلاثة وثلثه
وذاكل قيراط وثلث حبه بعد نصف سدس الثلثين مثال
آخر زوج وام واخت من لا بويين واخت من الام والتركه ربع درهم
ابسطها حبات مكن اثني عشر حبه مكن ستة وثلثا ثلث افتمه على ثمانية
مخرج بالقسمة اربع ونصف مكن طسوجين وفلساً وللأختين
الا بويين كذا الك طسوجان وفلس وللأم واحد في اثني عشر
يكن هذا الك افتمه على ثمانية مكن الخارج واحد ونصف فذاكل
حسب وفلساً للاخت وللام مثلاً حبه وفلس وعلى هذا فتمت
قال وان كانت التركة مما لا ينقسم فهذا هو القسم الثالث
هو ما لا ينقسم فتمت بالاجزاء الك بالقسمة قال في الكتاب جعلت
على قدر سهامهم اي نظرت لساكن كل وارث واعطيتهم جزاً من التركة
نسبتاً الى سهم التركة كغيبه سهامه من المسلم الى مجموعها مثال
بنت وبنتين واخت من لا بويين والتركة عبد المسلم وسنة للبنت
لثلاثة ونسبتها الى السنة نصفاً فلها نصف العبد ولبنت الاث سهم و
نسبتها الى المسلم السادس فلها سدس وللأخت سهام ونسبتها الثلث
فلها ثلث العبد وهذا يستعمل في التوقيف قال في العزير تقوم
التركة ثم تقسم التركة القيمة بينهم على نحو ما سبق فما حصل لكل وارث
اعطى من المقدم بمقداره قال فان صولح بعض الورثة

على شئ من الزكوة بعينه الى آخر الباب اقول هذا ما يلد من فقر عن
و مباحث منعه على قسمه الزكوة وهو انه اذا اخذ بعض الورثة
عرضاً معيناً مجهول الغنيمه من الزكوة و اردت معرفه قيمته او اخذ
نقداً معلوماً من تزكوة مجهول القدر و اردت معرفه جملتها
و ح قال العرض الماخوذ اما ان يكون قيمته مساوية مقدار خوالاخذ
او زايده عليه او ناقص منه و النقد الماخوذ اما ان يكون بمقدار
نصبه فقط او بمقدار نصبه و دينه فمقداره اقسام خمسة
القسم الاول ان يكون قيمه العرض الماخوذ مساوي لمقدار
حق الاخذ فلك في معرفه ذلك طريقان احدهما ذكره صاحب
الكتاب وهو ان ينظر الى سهام الاخذ من المسلم بعد رصيدها
وعولها ان كان عايله فنقسم بقية الزكوة على باقي السهام
فما خرج بالقسمه نصيبه في سهام الاخذ فما بلغ فهو قيمه العرض
واليه الاشارة بقوله فاستقطبها من مسلة الى اخره
ففي المثال المذكور وهو زوج وام واخوان و الام واختان
من الاب والاب والزكوة اربعة عشر درهما و ثوب فاخذ الزوج الثوب
بحقه فسهام الزوج من المسلة العايله ثلاثة اسقطها واقيم
الدرهم على السبعة الباقية بعد سهام الزوج مخرج بالقسمه
اثنتان واذا ضربت بالخارج من القسمه وهو اثنتان في سهام
الزوج وهو ثلاثة كان الحاصل ستة قيمه الثوب ستة
و ذلك مقدار حقه اذ جملة الزكوة وح عشرون درهما

ونصبه

ونصبه ثلاثة اعشارها سنه فان قيل اخذت الام الثوب
بحقها فاستقطبها و اقسام الاربعه عشر بقوله وان ثبتت حريته
ما اخذ كل واحد منهم من المسلم فما بلغ قيمته على سهامهم مثال
ذالك امراته و جده واخوته من الابوين و ابذعم للمرأة الديرع
و للجدته السدرس و للاخذ النصف وما بقى لا ينزل لغير اصل المسلة
من اثني عشر مثلاً تضع للمرأة ثلاثة وللجدته اثنتان وللأخت
سنه بثلث سهم واحد لابن العم اخذت من العم حصته عشرة
درهما فان ثبتت عملت بالطريق الاول وقسمت العشرة على
سهم وللواحد وح الخارج بالقسمه جملة العشرة فاضرب
العشرة في اثني عشر بثلث مائة وعشرون و ذلك جملة الزكوة
ونصيبه منها نصف مائة وهو عشرة فان اخذت الجدة
بمقدار حقتها عشرة فاقسم العشرة على سهامها يخرج بالقسمه
خمسة وهو نصف الماخوذ فاضربه في اثني عشر يكن ستمين
وهو جملة الزكوة فان اخذت العشرة بمقدار نصيبها فاقسم
العشرة على ستة يخرج بالقسمه واحد وثلثا واخذ فهو سدس
الماخوذ فاضربه في اثني عشر يكن عشراً وهو جملة الزكوة
فان اخذت المرأة حصتها العشرة فاقسم العشرة على ثلاثة
يخرج بالقسمه ثلاثة وثلث و ذلك الماخوذ فاضرب الخارج
في اثني عشر بثلث اربعين و ذلك جملة الزكوة وان ثبتت عملت
ذالك بالطريق الثاني يكون جملة الزكوة ما ذكر من غير تفاوت

لكن لانك اذا ضربت العشرة في اثني عشر يكن الحاصل مائة
وعشرون واذا قسمت الحاصل على سهم الحجة كان الخارج بالقسمة
سنتين واذا قسمت على سهام المراه ونحو ثلاثة كان الخارج
اربعين واذا قسمته على سهام الاخرى كان الخارج عشرون واذا
قسمت على سهام اربعة كان الخارج حمله الحاصل من ضرب العشرة
في العشرة هو مائة وعشرون مثالا اخر زوج واختر الابوين
واخت من الاب واخت من الام للزوج الذصف للاخت منها مثله
وللاخت من السدس وللأخت من ثمانيتها فالسهم ستة وتقول
بدصبي الاخت من الاب والاخر من الام الى ثمانية فاذا اخذ
الزوج نصيبه سنتين درهما فان عملك لغيره الاول قسمت
الماخوذ على سهامه ونحو ثلاثة مخرج بالقسمة عشرون ذالك يلك
الماخوذ فاضرب الخارج من القسمة في ثمانية يبلغ مائة وسنتين
وهو حمله الزك وحصته منها ستون اذ في ثلاثة اثبات
الزك وان عملت بالحق الباقي ضربت الماخوذ وهو ستون
درهما في ثمانية يكن الحاصل اربعين وثمانين فاذا قسمته
على ثلاثة مخرج بالقسمة مائة وستون فان قيل خذنا لاخت
من المال حصتها خمسين فان ثبتت اقسمة الماخوذ على
سهما وهو بالقسمة فاضربه في سهام المسألة وهو ثلاثة
سبلغ اربعين واذ لك حمله الزك وحصتها المخرج
وهو خمسون فان ثبتت ضربت الخمسين في ثمانية يكن
الربع

اربعين فا قسمه على سهم الاخت يكن هو الخارج ايضا
ولك في هذا القسم ان يخرج حجة الزك بطريق النسبة فنظر
النسبة بين سهام الاخذ وسهام الباقي فزد على الماخوذ
بمثل نسبة سهامهم في سهامه فهو حمله الزك ففرامثال
لو قيل اخذت الحجة بحصتها بلانين فسهام باقي الورثة
خمس امثال سهام الحد فزد على الماخوذ خمسة امثاله يبلغ
مائة وثمانين وذالك حمله الزك فان قيل اخذت الاخت
حصتها عشرون فسهام باقي الورثة مثل سهامها فزد على الما
خوذ مثله يكن اربعين فهو حمله الزك قوله
فان قيل اخذ بعض الورثة بدصبيه ودين كان له على مورثه
عدي كانه الزك فذا هذا القسم الثالث من الاقسام
الخمس وهذا يكون للاخذ بعدك بمقدار نصيب الاخذ من
الزك وبمقدار دينه والطريق معرفة حمله الزك ان
نصح المسألة ونقسم سهامها على الورثة ثم يبسط من المسألة
سهام الاخذ ثم ينظر الى الكمية الذاقده صاحب الدين من الزك
فباخذ مخرجها ان كان نقصه مخرج النقص وهو اثنتان
وان كان ذك مخرج الثلث وهو ثلاثة وان كان غنيا
فمخرج الخمس وهو خمسة فالبلغ فهو حمله الزك لا هذا
المعنى انما يقول وان شرط شيئا يكون له

الجزء الذي زعم انه أخذ من المال الاخره وقد سبق لنا بيان
مخرج الكسور مفصلاً فنعينها عن زيادة بيان ثم اذا اردت
ان تعلم ما مقدار الدين من جملة التركة وما مقدار الميراث من
ما سقط من مخرج الكسور مثل الكسور لما خوذ ثم اضرب الباقي
من مخرج الكسور فيما صحته المسلمه لان الباقي من السهام
فما بلغ فهو الميراث وما زاد فهو الدين وهو المراد بقوله
ثم ترجع الى نصيب صاحب الدين فيرد على حالته اي ترجع
لا نصيب صاحب الدين الذي اسقطته سهام المسلم
فيعيد اليها حتى تشكل كما كانت اولاً كانه تسقط عن
الاثنين الذي هما مخرج النصف ونصفها وهو واحد
وتضرب الباقي من المخرج في مجموع المسلمه فالدين ما زاد
على الفرض ويرزك المأخوذ ثلثا التركة استوفيت
مخرج الثلثين والثلثه بلثها واضرب الباقي
في المسلمه فان كان المأخوذ ثلاثة اسداس لتركة
فاسقطه ويخرج السدس وهو ستة ثلثه اسداس
واضرب الباقي في المسلمه وعند القياس مثلثا
ابنتان وابوان للمسلمه من سنة اربعة للبنات
وسهام للابوين اكل واحد منهم اخذت احد البنين
ينصيبها ويدين كان لها على ابنيها نصف المال فاسقط

والباقي

ينصيبها من المسلمه وهو اثنان ثم اضرب مخرج النصف وهو اثنان
في الباقي من المسلمه وهو اربعة يكن ثمانية فذالك جلد
المال فاذا اردت ان تعلم مقدار الارث والدين فاسقط
من مخرج النصف نصفه وهو واحد واضرب الباقي وهو واحد
في المسلمه وهو ستة وذاك مقدار الارث الزايد وهو سهمان
مقدار الدين وحيث اخذت نصف المال وهو اربعة سهام بديتها
وسهام ينصيبها من الميراث فان قيل اخذت خمسي المال
فخذ مخرج الخمس وهو خمسة فاضرب الباقي من سهام المسلم
بعد اسقاط نصيبها وهو اربعة يكن عشرة وذاك
جملة التركة فان زفتم مع ثمة قدر الدين وقدر الميراث
فالق من الميراث خمسينها وهما اثنان واضرب الباقي وهو ثلاثة
في مجموع المسلمه وهو ستة يكن ثمانية عشر فقدر الزايد
وهو سهمان قدر الدين وهو المأخوذ ثمانية ستة بمقدار
ارثها وسهام قدر دينها فان قيل اخذت ثلثة اخماس
المال فبلغ التركة عشرون لانه اذا ضربت خمسة في
اربعة كان الحاصل عشرون يكن مقدار الدين هنا ثمانية
لان الباقي من الخمس بعد اسقاط اخماسها الثلثة اثنان
واذا ضربت اثنان في ستة يكن اثني عشر وذاك مقدار الارث
فالمأخوذ اذا اثنان عشر ثمانية قدر الدين واربعه قدر
نصيب الاخذ فان قيل اخذت ثلثة ارباع المال فخذ مخرج

الرابع وهو اربعة فاضربه في اربعة بكر سنته عشر وذاك
 جمله التركة ثم اسقط من الاربعه ثلاثه ارباعها بقدر احد
 اضره في سنة ربح الحاصل مقدار الارث وهو سنته والزيد
 عشر مقدار الدين وح الماخوذ اثني عشر فان اخذت
 الام اربعة اسباع المال فخذ مخرج السبع وهو سبعة
 واضر به في خمسة وهو العدد الباقي من سهام المسلم بعد تسليم
 وهو واحد لكي الحاصل المخرّب خمسة بلاثن وذاك جمله
 التركة فان اردت معرفة مقدار الدين فاسقط من السبع
 اربعه اسباعها وذاك اربعة واضرب الباقي وهو ثلاثة
 في مجموع المسلم وهو ستة لكن ثمانية عشر وذاك جمله
 الميراث فالدين ما زاد وهو سبعة عشر فاذا االم
 خود عشرون وهو اربعه اسباع طه وثلاثة بين سبعة عشر
 وبينها وثلاثة نصيبها فان قيل اخذت سنته اثمان المال
 فخذ مخرج الثمن وهو ثمانية فاضر به في خمسة لكي ربح
 وذاك جمله التركة ثم اسقط من الثمانية سنته واحد
 اثني عشر سنة لكن اثني عشر فالزيد وهو ثمانية عشر و
 قدر الدين وح الماخوذ بلاثن وذاك سنته اثمان
 المال وقس على هذا نصيب قال فان قال ترك
 عشر من درهما واخذت احد البنين الثوب وردت
 درهما على الورثة لهذا هو القلم الرابع من الاقسام